يكبد اليمن 50مليار دولار

الدكتورالمخلافي: الإرهاب العدو الأول للتنمية.. ومحاربته ضرورة وطنية

الحكومة والشعب دفعوا سويا ثمن الارهاب ليس الآن فقط ولكن منذ عقود مضت واليمن يصارع هذا المرض الخبيث الذي يدمر الحرث والنسل فكان الجميع ضحية للتطرف والفكر الهدام ليتكبد اليمن خسائر اقتصادية تتراوح بين 50-40مليار دولار خلال عقدين من الزمن فقط وفقا لوكيل وزارة المالية السابق واستاذ الاقتصاد المالي بجامعة تعز الدكتور/عبدالله المخلافي.

عبدالله الخولاني

الاقتصاد هوشريان الحياة وتضرره يعني الموت لكثير من القطاعات وشلل تام للملايين من الناس وهو مايستهدفه الارهابيون مثل ضرب السياحة والمصالح السياحية وخير مثال على ذلك قتل الفرنسيين حيث كان الهدف من هذه العملية إشاعة الخوف والرعب بين من يريد القدوم للسياحة إلى هذه البلاد وإشاعة أنها ليست آمنة ولا يشك عاقل في أهمية السياحة وأنها كانت مصدر دخل رئيس لمئات الآلاف من الناس.

البيئة الاقتصادية مضطربة

وطبقا للدكتور المخلافي فالإرهاب يجعل البيئة الاقتصادية برمتها مضطربة وغير آمنة وهذا يمثل خسائر فادحة للدولة والاقتصاد من خلال الأموال التي تنفق على مكافحة الإرهاب وكان يمكن استغلالها في مشاريع خدمية.

أما القطاع الخاص، فقد خسر أغلب مستثمريه بسبب ضعف الإقبال، الذي نال من حركة تدفق الاستثمارات الخارجية أو إنشاء مشاريع جديدة من قبل القطاع الخاص المحلي.

ويضيف أن السياحة حالها من حال البلاد والتدهور الذي حل فيها. يمكن أن يعبر عن حالها هذه، قيمة العائدات التي تكانت تدر على الخزينة العامة للدولة والمقدرة بمليارين دولار سنويا.

قطار الخسائر

أصداء الحديث عن حجم الخسائر الاقتصادية من حوادث الإرهاب بعد كل عملية ارهابية تحدث في اليمن، هو السائد على المشهد الإقتصادي، خاصة في ظل تزايد حجم هذه الخسائر يوماً تلو الآخر

ويوضح الخبير الاقتصادي محمد كليب أن كل محافظات شهدت أحداث الإرهاب وأن النصيب الأكبر من الخسائر كانت تصب في صالح قطاع السياحة، إذ كبدت هذا القطاع أكثر من 10 مليارات دولار خلال السنوات الماضية ،كما تسببت في تسريح أكثر من 500الف شخص يعملون بشكل مباشر في هذا القطاع ومثلهم يعملون ويستفيدون بشكل غير مباشر من هذا القطاع.

وأضاف أنه لم يتوقف قطار الخسائر الإقتصادية عند هذا الحد، بل استمر ليصبح مشهد الخسائر السائد يسود مؤسسات الدولة مثل تفجير انابيب النفط وتفجير بعض مؤسسات الدولة خاصة العسكرية والبنية التحتية و محافظة ابين خير مثال على ذلك.

أموال تهدر

هنالك العديد من الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإرهاب لعل من أهمها صرف مبالغ كبيرة على حرب الإرهاب. وقد كان من المفترض أن تصرف هذه الأموال على التنمية البشرية مثل الطرق والمستشفيات والمدارس وغيرها وهذه الأموال الآن تأخذ طريقها لحرب الإرهاب حيث إن هذه الحرب مقدمة على التنمية ويجب أن تكون كذلك لأن هدف الإرهاب تدمير المجتمع كله وإيقاف عجلة التنمية.

وهناك ايضا الخوف لدى بعض المواطنين من البدء في مشروعات تنموية تجارية تخدمهم وتخدم المجتمع، كذلك امتناع بعض الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات من افتتاح فروع لها خوفا من الإرهاب والإرهابيين، وكما يقال إن رأس المال المهدد بالإرهاب جبان ويهرب إلى أماكن وبلاد بعيدة حيث الأمن والأمان والطمأنينة بعيدا عن الخوف والهلع من الحوادث الإرهابية غير المتوقعة.

خسائر بشرية

ويرى اقتصاديون إن أخطر اقتصاديات الإرهاب على الإطلاق وأفدحها خسارة هو أن الوطن يخسر عددا من أبنائه ومن هم سواعد البناء لهذا الوطن لتكون معاول هدم للوطن ومقدراته وهنا خسارة في المرتكز الأول للتنمية وهو المواطن، التي كانت الدولة بكل مؤسساتها تخدم المواطن مباشرة وغير مباشرة تأمل أن تبني شابا يخدم الوطن بكل ما أوتي من قوة لا أن تخسر الدولة أبناءها نتيجة هذا الفكر الضال.

تحول مخيف قد يضع الجميع على مسار تصادمي

لعبة الاختطافات المسيسة.. ابتزاز مادي وإرباك للمشد السياسي

عبد الله عمر بخاش

يبدي بعض المراقبين للشأن السياسي في اليمن مخاوفهم من انسحاب تداعيات الاختطافات السياسية بظلالها القاتمة على أوضاع المشهد السياسي وتعقيداته في اليمن.

ويرون في تكرار حدوثها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة في العاصمة صنعاء وبعض المحافظات استهدافاً صريحاً لأمن الوطن واستقراره ولسكينة المجتمع وإنهاكه اقتصادياً.

بيد أن تطور الظاهرة وتحولها من اختطاف الأجانب بغية الفدية المالية، إلى اختطاف السياسيين ورجال الأعمال اليمنيين لأجل الاستغلال السياسي هي مبعث القلق، لأن هذا التطور المخيف قد يضع الجميع على مسار تصادمي.

فمثلما تسببت عمليات اختطاف الأجانب باليمن في وقت سابق إلى تعكير صفو العلاقات الدبلوماسية بين اليمن ودولهم على غرار فتور العلاقات اليمنية - البريطانية في أعقاب حادثة أبين عام 1999م، فإن استمرار محاولات اختطاف السياسيين ورجال الأعمال يستهدف الدس والوقيعة بين أبناء الوطن.

هذا ما تنبهت له جيدا مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه بتأكيد رفضهم لأي محاولات لتوظيف عملية الاختطاف التي تعرض لها عضو المجموعة محمد منير، وأن هناك من يحاول إلصاق كل الأعمال المخلة بالأمن والاستقرار بقبائل مأرب ومراد الأصيلة ووصمهم بها باستخدام أفراد وجماعات محسوبة عليها".

وأكد البيان الصادر عن المجموعة أن " أبناء مارب الشرفاء مثلهم مثل أبناء تعز الأوفياء لا علاقة لهم بذلك لا من قريب أو بعيد".

ومنذ 19 نوفمبر الماضي، لا يزال رجل الأعمال محمد منير أحمد هائل سعيد مختطفاً على يد مسلحين من مأرب عندما كان في طريقه إلى مقر عمله بمدينة تعز، فهل يمكن أن يكون ذلك تكتيكا جديدا لكلافيت الظلام أجدى من ضرب أبراج الكهرباء وخطوط نقل الطاقة أم أنه مجرد توظيف سياسي رخيص.

يعتقد أستاذ العلوم السياسية الدكتور سعيد العامري أن التحول الجديد في عمليات الاختطاف الأخيرة تكشف عن أن تلك العمليات موجهة وتنطلق من خلفيات سياسية.

وقال في تصريح لـ"الثورة": لا شك أن هناك من يستغل حالة الانفلات الأمني والترهل السياسي لتوظيف تلك العمليات لتحقيق الابتزاز المادي وإرباك المشهد السياسي في اليمن.

وأشار العامري إلى أن أحد الأهداف من عملية اختطاف نجل أحمد هائل هو تأجيج نيران الصراع القبلي والمناطقي، وتوسيع هوة الشقاق والخلاف بين المحافظات.

القاعدي: الداخلية تعد قوائم سوداء وملفات بحق بعض الأطراف لتقديمها للقضاء

وقال: هناك أيادٍ خفية تريد أن تلعب بهذه الورقة وتأجيج الصراعات القبلية، خصوصا وأننا قد شهدنا قبلها اغتيال شقيق الشيخ حمود المخلافي، وهي تأتي في إطار توسيع هوة الشقاق والخلاف بين أبناء الوطن.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يصبح القلق مبررا بمطالعة بعض الأنباء التي تحدثت مطلع العام الجاري عن توسيع قبائل شبوة من نطاق قطاعاتها القبلية باختطاف المزيد من أبناء تعز، على خلفية قيام قبائل شرعب باختطاف شخصين، أحدهما قائد نقطة تقطع في مديرية نصاب سبق له القيام باختطاف رجل أعمال وضابطين من شرعب السلام، مما يعني انتقال الصراع السياسي إلى صراعات قبلية ومناطقية.

أو تلك الأنباء التي تناقلتها وسائل الإعلام في أكتوبر الماضي عن إقدام مليشيات مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بعملية اختطاف جماعي لأكثر من 54 مواطناً، منهم 47 شخصاً من مديرية ساقين بصعدة.

لذا لم يستبعد مدير عام التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بوزارة الداخلية الدكتور محمد القاعدي وجود أطراف تغذي تلك الاختلالات الأمنية في البلاد، وتعتقد أنها تستفيد من إقلاق الأمن والسكينة العامة في المجتمع.

في الثلاثين من أكتوبر الماضي، تعرض اثنان من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني للاختطاف والتهديد، في سابقة خطيرة تعبر عن استهداف أعضاء مؤتمر الحوار الوطني وعملية التسوية السياسية في اليمن نفسها.

عندما أقدمت مجموعة مسلحة على اختطاف عضو مؤتمر الحوار أحمد صالح القنع القيادي الجنوبي والناطق باسم مؤتمر شعب الجنوب واقتياده إلى جهة مجهولة.

وذلك بعد ساعات قليلة فقط من العثور على عضو مؤتمر الحوار الوطني حمزة الكمالي وهو بحالة صحة سيئة بعد اختطاف دام لنصف يوم.

ويرأس الكمالي مجموعة عمل مسئولة عن إعداد ملف ضحايا الثورة السلمية 2011م بفريق العدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار.

ويرى المراقبون أن عمليتي الاختطاف لعضوي مؤتمر الحوار القنع والكمالي تضمنت رسالة واضحة الدلالة مفادها قدرة تلك الجهات التي تقف وراءها على الوصول إلى أي من أطراف مؤتمر الحوار الوطني.

العامري: أيادٍ خفية تلعب بورقة الاختطافات لتأجيج الصراعات المناطقية

ولم يستبعد الدكتور القاعدي استغلال بعض الأطراف لظروف الوطن والوضع القائم فيه من خلال تلك العمليات لتعكير أجواء الحوار وإقلاق حالة الأمن والاستقرار.

وأكد أن تلك الأطراف ستجد طريقها إلى المحاكم والنيابات والى العدالة عاجلا أم آجلا، ولن يكونوا بمنأى عن يد العدالة.

وقال في تصريح لـ"الثورة": هناك قوائم سوداء تكتب الآن، وهناك ملفات تعدها وزارة الداخلية بحق تلك الأطراف لتقديمها إلى القضاء، مشيرا إلى أن الشعب يعرف جيدا من يقف وراء تلك الأعمال.

وكانت أبرز عمليات الاختطاف تلك التي استهدفت نائب القنصل السعودي في عدن أواخر مارس 2011م، واتضح لاحقا أن وراءها تنظيم القاعدة، بالإضافة لخطف الصحفية الهولندية يوديت اسبيخل وزوجها بودواين بريدسن من قبل مسلحين مجهولين.

وقبل ذلك، اختطف تنظيم القاعدة معلمة سويسرية لمدة عام كامل قبل أن يتم تحريرها بناء على وساطة قطرية، وأيضا زوجين فنلنديين وشخص نمساوي استمر اختطافهم لمدة أربعة أشهر قبل أن تنجح وساطة عمانية في الإفراج عنهما.

وتسجل بعض الدراسات أن اليمن لم يعرف الخطف المنظم إلا في التسعينيات، وتطورت بشكل خطير مع تطور الأزمة السياسية في اليمن، وتحولها إلى حرب شاملة في صيف 1994م، وكانت المحصلة ممارسة عمليات الاختطاف السياسي من خارج الحدود عبر قوى مأجورة في الداخل، لدرجة تأثرها بمناخ العلاقات السياسية بين اليمن ودول المنطقة.

والواقع أن حالات الخطف التي حدثت مسبقاً أثناء الأزمة السياسية وبعد حرب صيف 1994م كانت بهدف الضغط على النظام الحاكم ولإحداث بعض التنازلات السياسية.

فيما كانت دوافع حالات أخرى لفت انتباه الحكومة نحو احتياجات بعض المجتمعات والجماعات في المناطق النفطية بحجة أنها محرومة من خدمات التنمية وعوائد الثروة النفطية والضغط عليها لتلبية تلك الاحتياجات، وفي أحيان تكون حالات الاختطاف ذات دوافع مزدوجة، تبدأ مطلبية وتنتهي ذاتية بتحقيق منافع مادية شخصية.

وقد تحركت الحكومة لمواجهة تحديات هذه الظاهرة والحد منها بإصدار قانون الاختطاف الذي يجرم هذه الأعمال ويحدد عقوبة الإعدام لمرتكبيها بقوة السلاح، إلى جانب تنفيذ سياسة الانتشار الأمني.

وحرصت على أن يبقى عنوان سياستها الرسمية في مواجهة هذه الظاهرة هو سلامة المخطوفين والإفراج عنهم سالمين، ونجحت في تفعيل هذه السياسة إلى حد ما باعتماد سياسة المرونة والحكمة.

وبالرغم من ذلك فإن انتقال عمليات الاختطاف إلى قلب العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية وتحولها من اختطاف الأجانب إلى اختطافات سياسية تطال رجال الأعمال وأعضاء الحوار تبقى مسألة مخيفة ومقلقة تمس وحدة المجتمع والسلم الاجتماعي.

إحياء أربعينية فقيد الصحافة أحمد البخاري

تعز/ نزار الخالد

أحيا صحفيو وإعلاميو محافظة تعز أمس بمنتدى السعيد الثقافي أربعينية فقيد الصحافة أحمد صالح البخاري بحضور وكيل محافظة تعز المهندس رشاد الأكحلي وجمعٌ كبير من المسؤولين والسياسيين والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني وأسرة المرحوم وأصدقائه ومحبيه، وفي الحفل أكد وكيل محافظة تعز عبدالله أمير أن وفاة الصحفي المخضرم أحمد البخاري يعد خسارة فادحة للوطن بشكل عام وللسلطة الرابعة بشكل خاص، مشيرا الى أن الفقيد كان مثالاً للصحفي الصادق والمهني الممسك بزمام المهنية والأمانة والمصداقية الصحفية في نقل الحقيقة ومناصرة الضعفاء والمظلومين ، مستعرضا جزءاً من نضال الفقيد في عدد من المراحل والمنعطفات التاريخية والوطنية.

واقترح أمير إنشاء صندوق خاص لدعم الصحفيين في الحالات الطارئة التي قد يتعرضون لها -لا سمح الله-، مؤكدا استعداد قيادة السلطة المحلية بالمحافظة دعم الصندوق ومساندة مثل هذه المشاريع الهادفة.

وألقى نجل الفقيد علي أحمد البخاري كلمة عن الأسرة تطرق في مجملها إلى مآثر الفقيد والذي برحليه ترك فراغا لم يكن يتوقعه أحد ، مثنيا بذات الوقت على الحاضرين لمشاركتهم إحياء أربعينية فقيدهم .

كما ألقيت بالمناسبة كلمة عن نقابة الصحفيين اليمنيين ألقاها نائب رئيس فرع النقابة بتعز -رئيس تحرير مجلة الأسرة والتنمية الزميل عماد السقاف وكلمة لمحبي الفقيد ألقاها الزميل محمد عبده سفيان وكلمة عن تلامذته ألقاها سلطان مغلس استعرضت في مجملها مناقب الفقيد ودوره النضالي ومشواره الإعلامي والتي زخرت بالكثير من العطاءات والإبداعات المتميزة في مختلف المراحل الوطنية.

تخلل الحفل ريبورتاج عن حياة الفقيد ومسيرته النضالية وبعض من كتاباته وإسهاماته الإعلامية ومداخلة قصيرة لحفيدة المرحوم آية هشام البخاري، وكرمت صحيفة تعز ومجلة الأسرة والتنمية وموقع اليمن السعيد وملتقى أبناء المناطق الوسطى والدائرة الإعلامية للتجمع اليمني للإصلاح بتعز أسرة الفقيد نظير إسهاماته الإعلامية المتميزة وتحليه بقيم الصدق والأمانة الصحفية في جميع كتاباته وتغطياته الإعلامية.

أب يذبح ابنته بتعز

سلطان مغلس

أكد مصدر مسؤول بإدارة أمن محافظة تعز أن الأجهزة الأمنية تجري حاليا تعقب أب أقدم على ذبح ابنته ليل أمس بمنطقة الربعي بمديرية التعزية.

وقال المصدر في تصريح لـ"الثورة" أنه تم العثور على جثة الفتاة والبالغة من العمر 25 عاماً وقد فارقت الحياة وهي مربوطة على متن إحدى الأشجار بمنطقة تسمى "الجرب" وأن التحقيقات الأولية تشير الى تعرضها لعملية ذبح بآلة حادة، لافتا الى أن الأدلة الجنائية باشرت معاينة مكان الحادثة وقامت بجمع الاستدلالات اللازمة وأن التحقيقات لا زالت مستمرة.

وأشارت مصادر محلية بالمنطقة الى أن المتهم بالجريمة (والد البنت) يدعى" ص،أ، ح" قام بارتكاب جريمته ولاذ بالفرار.

فحص 200 صنف من الأدوية المستوردة بعدن

خضعت 208 أصناف من أنواع الأدوية المستوردة في عدد من الصيدليات العاملة بمحافظة عدن خلال العشرة الأشهر الماضية للفحص المختبري الآلي للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس الدوائية المطلوبة والمحددة من الهيئة العليا للأدوية.

وأوضح مدير فرع الهيئة العليا للأدوية بعدن الدكتور عبدالقادر الباكري لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن كل تلك الأصناف تطابقت مع المواصفات المطلوبة وسمح لأصحابها باستلامها .. مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تأتي حفاظا على الصحة العامة للإنسان والمرضى كإجراء وقائي ثابت ومتبع في كافة المختبرات اليمنية والعربية.

وأوضح الباكري أن فرع الهيئة العليا للأدوية يتابع حاليا سلطات جمارك مطار عدن الدولي التي حجزت / 60/ صنفا من الأدوية غير الصالحة للاستخدام الدوائي وتحمل مضاعفات سلبية على الصحة العامة لإتلافها ورفع تقرير بصددها في اقرب وقت ممكن.. مبيناً أن الهيئة قامت بفحص عينة من تلك الأدوية المحجوزة حاليا في مستودعات جمارك المطار وثبت عدم تطابقها مع المواصفات الدوائية .